تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

التقرير السنوي
رؤية شاملة لمسيرة العمل
تمكين للمساعدة القانونية
وحقوق الإنسان

2023

© جميع الحقوق محفوظة لتمكين
للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

2024

الفهرس

عن تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان 4

محاور عملنا 5

البحوث والدراسات 5

التدريب وبناء القدرات 5

خدمات التيسير المجتمعي ورفع الوعي 5

الخدمات القانونية 6

حملات المناصرة والإعلام 6

أنشطة تمكين خلال 2023 7

أولًا: مجال البحوث والدراسات 8

ثانيًا: الخِدْمَات القانونية 10

ثالثًا: التوعية القانونية وخدمات التيسير المجتمعي 10

رابعًا: حملات المناصرة والإعلام 11

خامسًا: الدورات التدريبية 12

سادسًا: عضويّة المنظّمات المحلّيّة والدوليّة 13

ثامنًا: عقد شراكات مع جمعيّات محلّيّة 14

تاسعًا: تمكين المرأة في سوق العمل الأردني 14

مرصد الحماية الاجتماعية 15

نظرة إلى المستقبل، إلى أين نتجه؟ 16

عن تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.

في عام ٢٠٠٧ تأسست «تمكين» لتقديم المساعدة القانونية وحقوق الإنسان بهدف تعزيز ضمان ممارسة الحقوق والحريات الأساسية لجميع فئات المجتمع، خاصة المهمشة مثل: الأطفال، والنساء، واللاجئين، والعمال، ذوي الإعاقة، وغيرهم، وفقًا للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. وتخصصت في العمل على تعزيز حماية العمال عمومًا والعمال المهاجرين بشكل خاص، ومكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز الحماية الاجتماعية وسيادة القانون.

تعمل «تمكين» جنبًا إلى جنب مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لبناء قدراتها، وتقديم الخدمات، والاستشارات لمحتاجيها، وتمكينهم وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وتقديم برامج متخصّصة في مجال حقوق الإنسان لمختلف فئات المجتمع. ، كما تعمل «تمكين» على إصدار تقارير ودراسات في المواضيع ذات العلاقة بتخصّصه. ونقوم بحملات من أجل مجتمع يتمتع أفراده بممارسة حقوقهم دون وجود عقبات، ليصبح المجتمع أكثر إنصافًا وعدلًا للجميع.

تهدف «تمكين» إلى مساعدة جميع العمال الذين يتعرضون لانتهاكات عمالية أو قد يصبحون ضحايا للاتجار بهم، وأن تكون جزءًا من جميع الجهود التي تعمل على حماية العمال والحفاظ على حقوقهم.

تعمل «تمكين» على المساعدة في مكافحة الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان من خلال تنفيذ نظام مكون من ثلاث خطوات: الوقاية والحماية والملاحقة القضائية. يمكن تحقيق الوقاية عن طريق توعية العمال الأردنيين وغير الأردنيين، ، والناس عامة حول انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان في قطاع العمل. وتعمل على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق المناصرة القانونية لإصلاح السياسات، وتثقيف العمال حول حقوقهم وواجباتهم عن طريق البرامج التعليمية، وإطلاق منشورات تُخاطب الناس عامة.

حتّى نتمكّن من أداء عملنا، وضعنا أسسًا واضحة، وطوّرنا ذاتنا وأنظمتنا الداخليّة، وعملنا على رفع كفاءة الموظّفين وتأهيلهم ليتمكّنوا من السير لتحقيق الأهداف وتقديم المساعدة بكافّة أشكالها للعمّال والعاملات الأردنيّين والمهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات، وضحايا الاتّجار بالبشر، والعاملين في قطاعات الزراعة والإنشاءات والمحاجر وقطاع العمل غير المنظّم.

محاور عملنا.

- **البحوث والدراسات.**

البحوث والدراسات تلعب دورًا مهمًا في تطوير المجتمعات ورفع مستوى المعرفة. فهي تساهم في فهم التشريعات العمالية، وتحديات سوق العمل، والتحليلات والتوصيات التي تؤدي إلى تحسين الأداء في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر دقة وفعالية.

تُصدر «تمكين» دراسات وتقارير ومواقف وأوراق سياسات مختلفة اعتمدت في نتائجها على أنشطتها وجهودها مع الفئات المُستهدفة. وتقدم نتائج وتوصيات لأصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي، وتُقدم التقرير الموازي «الظل» إلى اللجان الدولية لحقوق الإنسان.

- **التدريب وبناء القدرات.**

اكتسبت «تمكين» خبرة واسعة في بناء قدرات مختلف الجهات الحكومية من ناحية المعرفة والمهارات التي تُحسن من قدرة الجهات على مساعدة العمال الأردنيين والمهاجرين واللاجئين وضحايا الإتجار بالبشر بشكل أفضل. تُقدم «تمكين» ورشات ودورات تدريبية لبناء القدرات، تستهدف فيها الموظفين في وزارات العمل والتنمية الإجتماعية والعدل والصحة والزراعة. علاوة على ذلك، تقدم تمكين تدريبًا لأعضاء من مديرية الأمن العام، إضافة إلى إعلاميين وأصحاب عمل في مختلف القطاعات. وتهدف التدريبات المقدمة إلى بناء القدرات وتعزيز معرفة الحضور بالإطار القانوني للعمل اللائق في الأردن وحقوق العمال وجريمة الإتجار بالبشر بما فيها أحدث أشكالها. كما تهدف إلى زيادة الجهود الرامية للتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة لتوفير حماية أفضل للعمال من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يتم ارتكابها ضدهم في سوق العمل.

- **خدمات التيسير المجتمعي ورفع الوعي.**

ينفذ فريق «تمكين» برامج دورية للتوعية، على شكل جلسات توعية وحلقات نقاشية، تستهدف كافة فئات المجتمع من رجال ونساء، وعمال وعاملات أردنيين وغير أردنيين، ولاجئين، وطلبة المدارس والجامعات، وبالتعاون والتنسيق مع الشركاء في مختلف محافظات المملكة، إذ تهدف تلك الفعاليات إلى تعريف الفرد ضمن المجتمع بحقوقه وواجباته الواردة في التشريعات فيما يتعلق بالعمل والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، بطرق مبسطة وواضحة ودقيقة.

- **الخدمات القانونية.**

تقدم «تمكين» الخدمات القانونية من استشارات وغيرها للعاملين في سوق العمل خاصة المهاجرين منهم، وفقًا للتشريعات العمالية النافذة.

- **حملات المناصرة والإعلام.**

خلال حملات المناصرة والإعلام والتنسيق للتحالفات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، تُسلط «تمكين» الضوء على نتائج وتوصيات عملها، وتدفع نحو تعديل التشريعات أو تطوير استراتيجيات أو إطار عمل جديد أو آليات من شأنها أن تفرض تنفيذ التشريعات والسياسات الحالية التي لا يتم اتباعها بشكل صحيح نتيجة للممارسات الخاطئة. كما تقوم بإجراء تعديلات مختلفة على المستوى الوطني، بما في ذلك تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الفئات الضعيفة في الأردن. خلال عملها، نجحت «تمكين» في تنفيذ حملات أسفرت عن تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٢١ والاعتراف بأشكال جديدة من الاتجار بالبشر، إضافة إلى إصدار نظام عمال الزراعة وغيرها من الحملات التي ساهمت في زيادة الحمايات المقدمة للعاملين في سوق العمل.

أنشطة تمكين خلال ٢٠٢٣.

مع نهاية عام آخر في مسيرتنا، نقدم التقرير السنوي السادس عشر «**رؤية شاملة لمسيرة العمل»**، حيث واصلت «تمكين» جهودها الدؤوبة لتحقيق المزيد من الإنجازات وإحداث أثر أكبر في المناطق والمجتمعات التي تعمل فيها. التقرير السنوي للعام ٢٠٢٣ يوضح ما أنجزته المنظمة، ويتضمن المجالات الأساسية في العمل هي: البحوث والدراسات، والتدريب وبناء القدرات، ورفع الوعي وخدمات التيسير المجتمعي، والخدمات القانونية، وحملات المناصرة والإعلام، وأهم المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بالعمل، والأهداف المؤسسية التي سعت «تمكين» لتحقيقها، كما يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الانجازات ويوثق التطورات التي شهدها العمل خلال العام ٢٠٢٣. وعلى مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، كرست «تمكين» نفسها لتحقيق رؤيتها الأساسية المتمثلة في خلق مجتمع يحترم حقوق الإنسان، ويعمل لخلق بيئة عمل لائقة.

خلال عام ٢٠٢٣، استقبلت «تمكين» (٧١٦) شكوى عمالية. تركزت الشكاوى خلال هذه الفترة على حجز الأجور والرواتب، والفصل التعسفي، والإجبار على العمل رغم قرار العطلة الرسمية الصادر عن الحكومة الأردنية، إضافة إلى تهديد العمال بالفصل. وفيما يتعلق بحالات الاتجار بالبشر في الأردن، تابعت «تمكين» (٣٠) قضية في المحاكم خلال عام ٢٠٢٣. كما أرسلت «تمكين» (١٧) إخطارًا إلى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر بشأن حالات يشتبه فيها أن تكون إتجار بعمال وعاملات في قطاعات عمالية مختلفة. وفيما يتعلق بالتوعية القانونية، قدمت «تمكين» معلومات حول مواضيع قانونية بارزة تتعلق بالتشريعات العمالية والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، من خلال فريقها المتخصص، الذي يتواصل مع مختلف المجتمعات. كما تم إجراء (٥١٥) جلسة رفع وعي لـ (٩٤٤٢) مستفيدًا ومستفيدة.

وتم تنفيذ العديد من البرامج التي تساهم في حماية العاملين في سوق العمل الأردني، مُوضحة أدناه وفقًا لمجالات العمل.

أولًا: مجال البحوث والدراسات.

تقوم «تمكين» بتنفيذ العديد من الدراسات التحليلية والتقارير وأوراق الموقف وأوراق السياسات المتعلقة بالعمال وبيئة العمل في جميع القطاعات العاملة، بهدف تسليط الضوء على أهم التشريعات ذات الصلة محليًا ودوليًا، وتوثيق الوضع الحالي للعمال وظروف عملهم، إضافة إلى توفير معلومات وبيانات للجهات المعنية والمهتمين حول سوق العمل في الأردن.

قامت "تمكين" بإنجاز **23 منتجًا متنوعًا من الدراسات والتقارير وأوراق الموقف**، تتعلق بالتشريعات الدولية والمحلية للعمال والعاملات وظروف عملهم في الأردن بغض النظر عن جنسيتهم، إضافة إلى جريمة الاتجار بالبشر وكيفية مكافحتها وتحليل قضايا الاتجار بالبشر، وتقييم وضع الأردن في مكافحة هذه الجريمة. جاءت كالتالي:

أعدت «تمكين» **٤ تقارير متخصصة**. الأول: حول الاحتجاز الإداري للعمال المهاجرين في الأردن، والثاني: حول حماية أجور العمال المهاجرين، والثالث: حول براءة الذمة وإخلاء الطرف، والرابع: حول ظروف العمال غير الأردنيين العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة.

كذلك جرى **إعداد ورقة مفاهيمية حول العمل القسري وارتباطه بالاتجار بالبشر**؛ تناولت العمل القسري من حيث التعريف والمؤشرات والأبعاد، وقصور القوانين الجزائية عن تجريم العمل القسري، كذلك تناولت الورقة العمل القسري وارتباطه الدائم باستغلال العمالة البسيطة المستضعفة من مثل العمال المهاجرين، واللاجئين، وتم تناول كيف يتم استغلال هذه الفئة وما هي الانتهاكات التي يتعرضون لها، والربط بين العمل القسري بالاتجار بالبشر من حيث توافر عناصر الجريمة.

ونُفّذت **دراسة حول الاحتجاز الإداري**؛ من حيث انتهاك الاحتجاز للحقّ في الحرّيّة الشخصيّة، وقرارات السلطة التنفيذيّة من خلال الحكّام الإداريّين وممارسة صلاحيّة واسعة بالتوقيف الإداريّ، وتناول قانون منع الجرائم وقانون الإقامة وشؤون الأجانب. كذلك تناولت الدراسة التكلفة الاقتصاديّة للنزيل الواحد في مراكز الإصلاح والتأهيل.

وخلال العام 2023 تمّ تطوير **ورقة موقف حول ' السوريّون في الضمان الاجتماعيّ '**. تناولت مدى تمتّع اللاجئين السوريّين بالحماية الاجتماعيّة، خاصّة شمولهم في مظلّة الضمان الاجتماعيّ وأثر ذلك عليهم، والتحدّيات الّتي يواجهونها في هذا الجانب. ونفذت **ورقة موقف حول الاتفاقية رقم 190 ومدى توافقها مع التشريعات الأردنية**، جاء فيها أهم التشريعات التي تناولت موضوع العنف والتحرش في عالم العمل، وأهمية تعديل التشريعات لايجاد بيئة عمل خالية من العنف والتحرش.

إلى جانب ذلك، جرى تنفيذ **تقرير تحليلي "تقييم العقد الموحّد الخاصّ بالعاملين في المنازل من غير الأردنيّين"،** حلّل بنود العقد الموحّد الخاصّ بالعاملين في المنازل من غير الأردنيّين، وسلّط الضوء على ما جاء فيه من حقوق، وأهمية تطبيق ما جاء فيه على أرض الواقع، وأورد التقييم ما جاء في مذكّرات التفاهم مع الدول الّتي يستقدم عمّال المنازل منها وعددها 8 مذكرات، وعدم تطبيقها على أرض الواقع.

وجرى تنفيذ **ورقة تقييميّة حول "الإطار القانونيّ والممارسات الأردنيّة بشأن إعادة تأهيل وإدماج الناجين من جرائم الاتّجار بالبشر"،** تناولت العقبات أمام الملاحقات القضائيّة الفعّالة لمرتكبي جريمة الإتجار بالبشر، والثغرات في تقديم خدمات الوقاية والحماية لضحايا الاتجار بالبشر. وتناولت أهمية توفير برامج إعادة الإدماج وفقًا لعمر الناجيّين، وتقديم المساعدة على إعادة التوطين للناجين من الاتّجار بالبشر.

تم تنفيذ **ورقة حول «الإطار القانوني لترخيص المشاريع المنزلية في الأردن»،** وتناولت التشريعات المتعلقة بترخيص المشاريع المنزلية، والمعوقات التي تحول دون تسجيلها، وأهم التحديات التي تدفع النساء لعدم تسجيل مشاريعهن. **ورقة «الحماية الاجتماعية للنساء في الأردن»،** ركزت على سياسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالنساء في سوق العمل الأردني، إلى جانب تناول البرامج والسياسات الوطنية الرئيسية التي تهدف إلى تقليل الفقر والبطالة، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء. كما تناولت التحديات الرئيسية التي تواجه النساء من حيث الحماية الاجتماعية، وختمت بتوصيات لتحسين الإطار الخاص بحماية النساء العاملات.

أصدرت «تمكين» خلال العام **٢٠٢٣ (١٠) أوراق متخصصة بالأيام الدولية**، مثل اليوم الدولي للمرأة، اليوم الدولي للصحة والسلامة المهنية، اليوم الدولي للعمال، اليوم الدولي لمكافحة عمل الأطفال، اليوم الدولي لعاملات المنازل، اليوم الدولي لمناهضة الاتجار بالبشر، اليوم الدولي للاجئين، اليوم الدولي للعمل اللائق، اليوم الدولي للطفل، اليوم الدولي للمهاجرين.

ثانيًا: الخِدْمَات القانونية.

تُشير هذه الخدمة عمومًا إلى الخدمات القانونية للعاملين والعاملات الأردنيين وغير الأردنيين من خلال تقديم الاستشارات القانونية، أو التدخل والوساطة لحل الخلاف بين الأطراف ذات العُلاقة، أو التمثيل القانوني في حال رغب صاحب العُلاقة بذلك، وتهدف هذه الخِدْمَات إما لتحصيل حقوق العاملين أو لتقييم الوضع القانوني لهم في سوق العمل.

خلال عملها في جانب المساعدة القانونية، قدمت "تمكين" العديد من الاستشارات للعمال والعاملات بلغ عددها (٦٧١) شكوى عمالية، تركزت الشكاوى خلال هذه المدّة بحجز الأجور والرواتب، والفصل التعسفي، والإجبار على العمل على الرغْم من قرار العطلة الرسمية التي قررته الحكومة الأردنية، إلى جانب تهديد العمال بالفصل.

وفيما يتعلّق بحالات الاتّجار بالبشر في الأردنّ تابعت «تمكين» قضايا في المحاكم خلال العام ٢٠٢٣ ما مجموعة (٣٠) قضيّة، وحرّيّ بالذكر هنا أنّ «تمكين» أرسلت (١٧) إخطارًا إلى وحدة مكافحة الاتّجار بالبشر لحالات يشتبه فيها أن تكون إتجار بعمّال وعاملات في قطاعات عمّاليّة مختلفة.

ثالثًا: التوعية القانونية وخدمات التيسير المجتمعي.

خلال عمل "تمكين" في برنامج التمكين المجتمعيّ جرى تنفيذ ٥١٥ جلسة رفع وعي لـ ٩٤٤٢ مستفيدًا ومستفيدة، تتمحور هذه الجلسات حول قانون العمل الأردنيّ، وحقوق العمّال، والانتهاكات، والإتجار بالبشر، وتشمل المواضيع المحدّدة للجلسات قانون العمل بدءًا من عقود العمل، وسنّ العمل القانونيّ، والقطاعات الخطرة، وساعات العمل، والانتهاكات، والعطل الرسميّة، والإجازات المرضيّة، والإجازات السنويّة، والحدّ الأدنى للأجور، ومستحقّات العمل الإضافيّ. إضافة إلى ذلك تغطّي بعض هذه الجلسات المشاكل المتعلّقة بالصحّة والسلامة المهنيّة، والضمان الاجتماعيّ، وتصاريح العمل. وتعرّج الجلسات على أنواع الانتهاكات الأخرى الّتي يواجهها العمّال مثل العمل الجبريّ، إلخ. كما تمّ اصطحاب ١٣١ عاملًا وعاملة لإصدار أو تجديد تصاريح عمل للعمّال السوريّين (زراعيّة، إنشائيّة)، ومرافقات إلى جهات رسميّة مثل الضمان الاجتماعيّ، إضافة إلى نشر المعلومات القانونيّة لـ ١٠٤٥ عاملًا وعاملة.

رابعًا: حملات المناصرة والإعلام.

تهدف الحملات بكافة أشكالها ومنها الإعلامية إلى التوعية والتثقيف ولتغيير سلوك الجَمهور أو الفئة المستهدفة حول مشكلة أو ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية معينة، ولأهمية الحملات نفذت «تمكين» خلال العام ٢٠٢٣ حملات لقضايا محددة تمثلت بـ:

- **الحملة الإعلاميّة الأولى:** تسلّط الضوء على أوضاع المهاجرين في القطاعات المختلفة، إضافة إلى حقوق العمل، ومساهمة العمّال المهاجرين في الاقتصاد الأردنيّ. حيث جرى نشر ٢١ انفوجراف تناول أعداد العمّال المهاجرين وما يتعرّضون له من انتهاكات، وأجور العمّال المهاجرين وحمايتها، وانفوجرافات تناولت ظروف العمّال غير الأردنيّين العمّاليّة والمعيشيّة. إلى جانب ذلك نشر ٤ فيديوهات الأوّل: حول الاتّجار بالبشر، والثاني حول حقوق العمّال المهاجرين في قانون العمل، أمّا الفيديو الثالث تناول موضوع الكفالة وبراءة الذمّة للعمّال المصريّين وما يتعرّضون له من انتهاكات، والفيديو الرابع حول حماية أجور العمال المهاجرين.
- **الحملة الإعلاميّة الثانية:** انقسمت إلى قسمين: القسم الأوّل: حملة مستمرّة فيها يعلن عن عقد جلسات توعويّة في الميدان وأبرز مواضيع الجلسات وأنشطة المشروع ومخرجاته. القسم الثاني: حملة إعلاميّة امتدّت لمدّة شهر كامل بدأ في ١ أيّار ٢٠٢٣ تناولت قضايا العمّال والتحدّيات الّتي يواجهونها وفقًا لتقارير الميسرين من مخرجات اللجان المجتمعيّة، إلى جانب تسليط الضوء على دليل عمل آمن.
- **الحملة الإعلاميّة الثالثة:** جرى نشر مجموعة من المنشورات الّتي تتعلّق بالعمّال المهاجرين والاحتجاز الإداريّ.
- **الحملة الإعلاميّة الرابعة**: بدأت في ٢٥ تشرين الثاني – ١٠ كانون الأوّل، ضمن حملة ١٦ يومًا لمناهضة العنف ضدّ المرأة. حيث تمّ خلال الحملة تسلّط الضوء على قضايا العنف ضدّ العاملات في القطاع الزراعيّ، من خلال نشر ١٦ قصّة لعاملات مع ربطها مع نظام العاملين في الزراعة وما ورد فيه من حقوق عمّاليّة.
- **الحملة الإعلاميّة الخامسة**: تمّ نشر (٦٥) انفوجراف وبوست وشهادة (٢٠ انفوجراف، ٣ بوست، ١٥ شهادة) مقدّمة من عمّال وعاملات، تناولت المنشورات معلومات توعويّة حول الاتّفاقيّة ١٩٠، فيما تناولت أخرى قصصًا لعمّال وعاملات إلى جانب آراء ومقتبسات من خبراء ومختصّين تناولت أهمّيّة التصديق على الاتّفاقيّة، كانت بعض المنشورات تتحدّث عن عدد الشكاوى المقدّمة من قبل العمّال والعاملات وفقًا لما ورد لتمكين.
- **الحملة الإعلاميّة السادسة**: نشر على صفحة مرصد الحماية الاجتماعيّة خلال العام ٢٠٢٣ ما يقارب (٣٠٠) منشور تناول الحماية الاجتماعيّة، والضمان الاجتماعيّ، وبرنامج استدامة++، إلى جانب تناول قضايا الحماية الاجتماعيّة ونقص الأدوية.

وفي جانب الإعلام تمّ إعداد وبثّ حلقات بودكاست عدد (٤) عن قضايا وقطاعات عمّاليّة إلى جانب تناول قضيّة نقص وإهدار الأدوية، وعناوين البودكاست هي:

- البودكاست الأوّل: الاحتجاز الإداريّ للعمّال المهاجرين في الأردنّ.
- البودكاست الثاني: حول الاتّفاقيّة الدوليّة رقم (١٩٠) حول العنف والتحرّش في عالم العمل.
- البودكاست الثالث: المتأخّرات على وزارة الصحّة.
- البودكاست الرابع: نقص الأدوية في القطاع الصحّيّ الحكوميّ.

كذلك تمّ التواصل مع الصحف اليوميّة والمواقع الإلكترونيّة لنشر (٥٢) خبر صحفيًّا عن نشاطات «تمكين» خلال العام ٢٠٢٣ بما فيها أخبار الدراسات والتقارير وبودكاست.

خامسًا: الدورات التدريبية.

نفّذت «تمكين» العديد من برامج التدريب خلال العام ٢٠٢٣ استهدفت خلالها مختلف الموظّفين الحكوميّين على اختلاف تخصّصاتهم وأدوارهم ومؤسّساتهم ممّن لهم صلة بقضايا حقوق العمّال والاتّجار بالبشر، حيث نفّذ (١٢) تدريبًا، ووصلت الفئة المستهدفة إلى ٢٣٧ مستفيدًا/ة من هذه الدورات، منهم (١٢٧) ذكور، و(١١٠) إناثًا، ورغم العدد المتنوّع للفئات المستفيدة، إلّا أنّ الحاجة ما زالت مستمرّة وملحّة لأعداد أخرى من ذات المؤسّسات، إضافة إلى ضرورة استهداف فئات أخرى ذات صلة من موظّفي وزارة الداخليّة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعيّة ووزارة الصحّة ومديريّة الأمن العامّ ومؤسّسات المجتمع المدنيّ وغيرها.

سادسًا: عضويّة المنظّمات المحلّيّة والدوليّة.

مع نهاية العام الماضي ولتحقيق أهداف ورؤية «تمكين» كان لا بدّ له من الاستمرار في عقد شراكات وتحالفات والانضمام إلى مؤسّسات على الصعيدين الدوليّ والمحلّيّ، ومن أهمّ هذه الشراكات:

- عضويّة الشبكة العالميّة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة
- عضو هيئة مديرين في مؤسّسة caram asia,
- عضو مجموعة الهجرة واللجوء في «اليورو ميد».
- مؤسّس الشبكة العربيّة لحقوق المهاجرين.
- عضو في تحالف التصدّي للأزمات جوّ ناف.
- عضو في تحالف حقّ الأردنيّ.
- عضو في التحالف الأردنيّ لمناهضة التعذيب.
- عضو في التحالف الأردنيّ «همم».
- عضو في مجموعة عمل حول مكافحة الاستغلال والاتّجار بالبشر مع مؤسّسة act now.
- التحالف الوطنيّ الأردنيّ جوناف.

سابعًا: تطوير القدرات المؤسّسيّة لجمعيّة تمكين والجهات الحكوميّة.

إنّ بناء القدرات وتعزيز المؤسّسات هو جزء لا يتجزّأ من الدعم الفنّي للمنظّمات والمؤسّسات، وفيها يحصل الأفراد والمنظّمات على المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة وتحسينها والاحتفاظ بها.

في هذا الجانب تضمّنت الأنشطة تطوير القدرات المؤسّسيّة لكلّ من وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعيّة وتمكين للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان على النحو الآتي:

أوّلًا: رفع القدرات المؤسّسيّة للجهات العاملة في مجالات العمل ومكافحة جريمة الاتّجار بالبشر من خلال عقد تدريبات بناء القدرات وتطوير مهارات الاتّصال والتواصل ومقابلة الحالات.

ثانيًا: رفع القدرات المؤسّسيّة لتمكين للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان: وفيها تقيم احتياجات "تمكين"، وظهر أنّها تطوير قدرات العاملين والعاملات من خلال إشراكهم في دورات تدريبيّة لغايات رفع المهارات المؤسّسيّة على مستويين الموارد البشريّة والماليّة، إلى جانب تطوير الاستراتيجيّة الخاصّة بها.

ثامنًا: عقد شراكات مع جمعيّات محلّيّة.

في إطار توسيع مجالات العمل لتشمل مختلف محافظات المملكة، كان لا بدّ "لتمكين" من عقد مجموعة من الشراكات مع جمعيّات محلّيّة بهدف تحقيق وصول واسع للفئات العمّاليّة كافّة، وعليه عقد شراكات مع العديد من الجمعيّات المحلّيّة في محافظات الوسط والشمال والجنوب، بهدف تقديم خدمات رفع الوعي القانونيّ في التشريعات العمّاليّة، والضمان الاجتماعيّ، والحماية الاجتماعيّة.

تاسعًا: تمكين المرأة في سوق العمل الأردني.

الجديد في هذا العام هو تقديم منح مالية ودعم فني وتقني لغايات تمكين النساء العاملات في المشاريع المنزليّة حيث جرى تنفيذ **8 تدريبات للتسويق الرقميّ**، شارك فيها 76 سيّدة، في كلّ من عمّان، والزرقاء، وإربد، والكرك. فيما أقيمت **10 دورات تدريبيّة متقدّمة في التسويق الرقميّ** من 8 يناير إلى 16 فبراير 2023؛ حيث شارك فيها 98 امرأة توزّعن على 10 دورات تدريبيّة (8 في عمّان، 1 في إربد، و1 في الكرك).

بعد ذلك تمّ تنظيم **20 دورة تدريبيّة** حول الثقافة الماليّة في الفترة من 5 إلى 22 مارس؛ حيث بلغ عدد المشاركين 199 (160 أردنيّة و39 سوريّة)، (منهنّ 100 امرأة في تدريبات التسويق الرقميّ السابقة) على 20 تدريبًا (16 تدريبًا في عمّان لـ 160 مشاركًا "138 أردنيًّا و22 سوريا"، ودورتان في إربد لـ 21 مشاركًا "14 أردنيًّا و7 سوريّين" و دورتان تدريبيّتان في الكرك لـ 18 مشاركًا "8 أردنيّين و10 سوريّين").

تمّ ترشيح **86 امرأة من التدريب الأساسيّ للتدريب المتقدّم**، استنادًا إلى اختبار ما قبل وما بعد الدورة الّذي أجريته المتدرّبات وقيّم من قبل المدرّبين. وعليه تمّ تنظيم **10 دورات تدريبيّة أساسيّة في التسويق الرقميّ** من 6 نوفمبر إلى 14 ديسمبر؛ حيث شاركت فيها 86 امرأة توزّعن على 10 دورات تدريبيّة (8 في عمّان، 1 في إربد، و1 في الكرك).

من بين المشاريع المقدّمة، تمّ اختيار **28 مشروعًا لدعم 31 امرأة**، بما في ذلك ثلاثة مشاريع مشتركة بين النساء. بعد تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع **تمّ إنشاء 6 حاضنات أعمال** لمساعدة النساء على إنشاء أو توسيع أعمالهنّ المنزليّة ومعالجة التحدّيات الّتي يواجهنها في أثناء هذه العمليّة.

وعملت "تمكين" على تقديم **خدمات حافلات للعمال تراعي النوع الإجتما**عي، حيث وفّرت **7 حافلات** لخدمة ١٤٥ عاملة أردنيّة، في مناطق الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية، وماحص.

مرصد الحماية الاجتماعية.

نشر على صفحة مرصد الحماية الاجتماعيّة خلال العام ٢٠٢٣ ما يقارب (٣٠٠) منشور تناول الحماية الاجتماعيّة، والضمان الاجتماعيّ، وبرنامج استدامة++، إلى جانب تناول قضايا الحماية الاجتماعيّة ونقص الأدوية.

تم تنفيذ ٢ بودكاست حول نقص الأدوية في القطاع الصحي الحكومي، البودكاست الأول كان بعنوان: «نقص الأدوية في القطاع الصحي الحكومي»، والثاني كان بعنوان: « المتأخرات على وزارة الصحة».

كذلك تم تنفيذ **فيديو وثائقي حول الحق في الصحة، و أسباب شكاوى المواطنين من نقص الأدوية** في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية.

ونُشر مجموعة من الشهادات لمواطنين متضررين من موضوع نقص الأدوية.

ولأهمية موضوع نقص وهدر الأدوية في القطاع الصحي الحكومي، جرى تنفيذ **دراسة تناولت الحق في الصحة**، وأسباب هدر ونقص الأدوية.

كذلك جرى تنفيذ **ندوة** بعنوان «إشكالية أدوية الأمراض المزمنة في القطاع الصحي العام»، **وجلسة حوارية** حول برنامج «استدامة++» المُنفذ من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي. وتم عمل ٢ فيديو تعريفي ببرنامج استدامة ++، إلى جانب العديد من القصص والشهادات لعمال وعاملات واجهوا تحديات خلال محاولتهم الاستفادة من البرنامج.

نظرة إلى المستقبل، إلى أين نتجه؟ .

نحن ندخل عام ٢٠٢٤، ولدينا إرادة وتصميم كبيرين لتعزيز ما عملنا عليه من إنجازات في مجال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية. ندرك أن الاستمرار في العمل والبناء على ما تم إنجازه سيجعل التغيير الحقيقي ممكنًا، مما يعني حماية وضمان العمال والعاملات وتقدمهم اقتصاديًا. نتطلع إلى مزيد من العمل الأكثر تأثيرًا على الأرض رقميًا وبالشراكة مع حلفائنا والمجتمعات المحلية في الأردن، بهدف خلق مستقبل أفضل لحقوق العاملين في الأردن.

تتقدم «تمكين» بالشكر والعرفان لجميع من ساعدنا وساندنا خلال السنوات، خاصة جميع الموظفين، والشركاء والمانحين، ونحن نتطلع لتحقيق المزيد من النجاح سويًا في المستقبل.

E-mail: Media@tamkeen-jo.org
www.tamkeen-jo.org

Al-Madina Al-Munwra St,
Building #197 | 3rd Floor

Tel:+ 962 5539501
Mobile: + 962 797847997